

## العرب وهجرة العقول

بدأ الاهتمام العربي بمشكلة هجرة الكفاءات العربية من بلادها إلى الخارج في أواخر الستينات من القرن الماضي، وتصاعد في السبعينات بعد الطفرة النفطية الأولى التي قادت إلى اتساع مجال الخدمات العامة وتوسع النشاطات الاقتصادية وتنوعها. إذ تسببت تلك الطفرة الاقتصادية في هجرة أعداد كبيرة من العمال العرب من الدول غير النفطية إلى الدول النفطية، شملت الكفاءات العلمية والفنية وعمال الخدمات. ولقد قام هؤلاء بتحمل الجزء الأكبر من مسؤوليات البناء العمراني والاقتصادي والتعليمي في الدول التي هاجروا إليها. إلا أنه على الرغم من الاهتمام العام بدور الوافدين من أطباء ومهندسين وأساتذة جامعات ومدرسين ومدراء بنوك وشركات في تنمية اقتصاديات الدول العربية النفطية وتوفير الخدمات لشعوبها، فإن اهتمام الدول المستوردة لتلك الكفاءات بقي محصوراً ضمن الندوات العامة والمقالات الصحفية. وهذا تسبب في بقاء ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية من دون دراسة تقييم مدى أهمية الدور الذي لعبته الكفاءات الوافدة بالنسبة لحاضر الدول النفطية ومستقبلها. إلى جانب ذلك، لم تحاول الدول المصدرة لتلك الكفاءات تنظيم أبنائها العاملين في الخارج، ودراسة كيفية تعظيم الفائدة من نشاطاتهم العلمية والتجارية والمالية، وذلك على الرغم من أن تصاعد اعتمادها على التحويلات المالية التي كانت تصل منهم بشكل منتظم.

ويعود عدم الاهتمام بقضية هجرة العقول في الدول العربية المصدرة والمستوردة لتلك العقول لأسباب سياسية وأمنية واجتماعية. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن بعض الناس يعترض على تعبير "هجرة العقول" لأن العقول، كما يقولون، لا تهجر، وإنما الناس هم من يهاجر. إلا أن ما يعيننا هنا ليس مناقشة التسمية، بل مناقشة الظاهرة والتعرف على الأسباب التي أدت إلى إهمال دراستها. ومن الأسباب التي أدت إلى إهمال هذه الظاهرة خوف أنظمة الحكم في الدول المستوردة من قيام الوافدين بنشاطات سياسية قد تهدد أمن النظام، ومن احتمالات انخراطهم في أعمال تجارية واستثمارية وبنكية قد تمهد لسيطرتهم على جزء من الاقتصاد الوطني. كما أن العقلية القبلية والعشائرية والدينية المحافظة المهيمنة على مجتمعات تلك البلاد كانت تخشى من احتمالات تأثير الوافدين على عادات وقيم مجتمعاتها التقليدية. ولذلك عملت غالبية تلك الدول على عزل العمالة الوافدة من كفاءات علمية وغير علمية عن المجتمع الأكبر الذي كانت تعيش فيه، وحرمانها من الإحساس بالأمن الوظيفي، التفرقة ضدهم، وسن قوانين تحول دون حصولهم على حقوق مساوية لحقوق المواطنين.

من ناحية أخرى، فيما قامت الدول المصدرة للعقول بإهمال رعاياها العاملين في الخارج وعدم الاهتمام بمصالحهم، اتجهت إلى عدم تشجيعهم على العودة إلى أوطانهم وممارسة نشاطاتهم الفكرية بحرية. ويعود ذلك لأسباب أمنية واقتصادية بحتة تتعلق بالخوف من أفكار هؤلاء ونشاطاتهم السياسية والثقافية، لأن في هجرتهم ضمانة لعوائد مالية كبيرة تُسهم في دعم الاقتصاديات الوطنية، وتخفيف الأعباء الملغاة على كاهل أنظمة عاجزة عن توفير العمالة للعاطلين عن العمل والخبز للفقراء والمحتاجين. وحين اكتملت مؤسسات وأجهزة القمع الرسمية المكونة من بيروقراطية وجيش وبوليس ومخابرات وإعلام، فإن الدولة أصبح بإمكانها السيطرة على كافة شؤون الحياة، وإرهاب الناس وتخويفهم، وتزييف وعيهم والتجسس عليهم، واعتقال وكبت غير المرغوب بهم من الناشطين، بغض النظر عن اهتماماتهم وطبيعة النشاطات التي يقومون بها. ومن خلال استخدام جزرة الترغيب وعصا الترهيب، استطاعت الدولة تطويع منتقديها، وملاحقة أعدائها، وكبت دعاة التغيير، ودفع الكثيرين من المثقفين إلى الهجرة عن الوطن.

وضمن حملة التخلص من الكفاءات العلمية والقيادات الفكرية الواعدة، قامت بعض أنظمة الحكم العربية بتشجيع هجرة العقول من خلال اللجوء إلى سياسات التجويع الاقتصادي والحرمان الوظيفي والكبت الفكري والعزل الثقافي والسياسي. لقد تصرفت تلك الأنظمة وما تزال تتصرف على أساس أن العقول النيرة وأصحاب الرأي من المفكرين والمثقفين يهددون استقرارها وينتقصون سيادتها، ما يجعل تهجيرهم وطردهم من الوطن هو أفضل السبل وأقصرها للتخلص من القيادات البديلة الواعدة. وفي الواقع، تعاملت معظم أنظمة الحكم العربية مع كل مفكر ومثقف ملتزم على أساس "هو يفكر إذن هو خائن"، وعقاب الخائن هو السجن أو التعذيب أو النفي. ولقد أسهمت مجموعات المثقفين التقليديين من المسلمين المتشددين دينياً والقوميين المتعصبين عقائدياً في محاربة أصحاب الرأي الحر والأفكار الخلاقة، ما جعل تلك المجموعات تتعاون مع أجهزة القمع الحكومية من دون وعي على تمكين التقاليد المهترئة من الحفاظ على مكانتها في المجتمع، وتكريس التخلف العلمي والكبت السياسي والجمود الثقافي.

كان من تبعات تفكك الاتحاد السوفييتي وانهيار الماركسية وانتهاء الحرب الباردة في عام 1991 تراجع الأهمية الإستراتيجية للدول النامية عموماً، وذلك لأن الاهتمام بها كان ذا دوافع أمنية وعسكرية أساساً ولم يكن لدوافع إنسانية. كما أن حدوث تقدم كبير ونوعي في العلوم والتكنولوجيا الصناعية ونظم المعلومات والاتصالات أدى إلى تقليص أهمية كافة الثروات الطبيعية فيما عدا الطاقة البترولية وبعض المعادن النادرة. لقد استطاع العلم والتكنولوجيا الحديثة تصنيع مواد بديلة لمعظم المواد الطبيعية التي كانت تصدرها الدول الفقيرة، كالنايلون بدل القطن والبلاستيك بدل الحديد، كما استطاعت المعرفة تمكين الإنسان

من إنتاج كميات أكبر من المصنوعات باستخدام كميات أقل من المواد الخام، بينما كانت الصواريخ بعيدة المدى والقنابل الذكية تقلص الأهمية الاستراتيجية للأرض. ومع تراجع أهمية الدول النامية، أو دول العالم الثالث من النواحي الإستراتيجية، تراجع اهتمام الدول الثرية بعامة الشعوب الفقيرة.

ومع دخول الدول الصناعية المتقدمة فترة انتقال حضارية جديدة في منتصف التسعينات من القرن العشرين، فإن العديد من دول العالم الثالث شعرت بأن نظم التعليم التقليدية وانعدام الحرية ومحاربة الفكر الخلاق كانت مسؤولة عما تعانيه من مشاكل تتعلق بهجرة عقولها الفذة، وتخلفها عن العصر علمياً وثقافياً واقتصادياً وتكنولوجياً، وتبعيتها للدول الصناعية تبعية كاملة. وفيما خطت بعض الدول النامية خطوات هامة نحو تصحيح السياسات الخاطئة وتحديث نظم التعليم في بلادها وتشبيد الجامعات، كالصين وكوريا الشمالية والهند وتايلاند وماليزيا، بقيت غالبية الدول الأخرى تراوح في مكانها دون تصحيح المسارات الخاطئة. ولقد كانت الدول العربية عامة من بين الدول التي فشلت في تصحيح أوضاعها المجتمعية واستيعاب أهمية السير على خطى الدول الآسيوية سريعة النمو. وعلى الرغم من أن بعض الدول العربية خطت خطوات لا بأس بها على طريق إصلاح نظم التعليم الثانوية، إلا أنها أهملت دور قيم الإنتاج والعمل، وسمحت بتنامي قيم الاستهلاك والتفاخر، وتواطأت مع رأس المال في تحويل معظم المؤسسات التعليمية والصحية إلى مؤسسات تجارية همها الأول والأخير تحقيق الربح على حساب الوطن والمواطن وصحته ومستقبل أبنائه. أما في مجال الحرية، فإن الأوضاع ساءت عما كانت عليه في الماضي القريب، وذلك بسبب تكالب نظم الحكم على السلطة، وتنامي التوجهات الدينية المترممة التي تعادي كل فكر خلاق، والانغماس في عمليات تحويل التعليم والخدمات الصحية إلى عمليات ربحية.